

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1996/4
22 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الرابعة

١٨ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦

الموارد والآليات المالية اللازمة للتنمية المستدامة:
استعراض عام للقضايا والتطورات الراهنة

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	١ - ٦ مقدمة
٣	٧ - ٩ تعبئة الموارد المالية الخارجية من أجل التنمية المستدامة
٣	١٠ - ١٨ تعبئة الموارد المالية الوطنية من أجل التنمية المستدامة
٥	١٩ - ٢٥ جدوى انشاء آليات مبتكرة لتمويل حماية البيئة العالمية
٦	٢٦ - ٢٧ تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا
	مصفوفة خيارات السياسة والأدوات المالية: إعداد شكلها
٧	٢٨ ومضمونها
٧	٢٩ - ٣٧ التوصيات

960394

مقدمة

١ - يورد هذا التقرير وصفا للتقدم المحرز في تنفيذ الفصل ٣٣ "الموارد والآليات المالية" من جدول أعمال القرن ٢١^(١) الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢، ويعرض التقرير أيضا عددا من التوصيات بالإجراءات الواجب اتخاذها. وقد أعدت التقرير إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بوصفها الجهة المكلّفة بإدارة المهام المنصوص عليها في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، وفقا للترتيبات التي اتخذتها لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات في دورتها السادسة. والتقرير حصيلة لما تم من التشاور وتبادل المعلومات بين جهات التنسيق المعنية في وكالات الأمم المتحدة، والمسؤولين الحكوميين، وعدد آخر من المؤسسات والأفراد.

٢ - وتحليل القضايا وعرض خيارات السياسات الواردة في هذا التقرير تدعمهما المناقشة الأكثر تفصيلا الواردة في الاضافة (A/CN.17/1996/4/Add.7)

٣ - وقد أفاد التقرير وإضافته إلى حد كبير من الأعمال التحضيرية المتعلقة بعقد اجتماع للخبراء في مانيلا (انظر الفقرة ٥ أدناه) ومن المدخلات المقدمة من شتى أعضاء لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. ومن بين المساهمات القيّمة بصفة خاصة ورقتان وردت إحداها من صندوق النقد الدولي بشأن الأدوات الاقتصادية، والأخرى من البنك الدولي بشأن مساهمة القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة^(٢). كما قدمت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مساهمتين لهما قيمتهما تمثلتا في أحدث تقرير صدر عن لجنة المساعدة الإنمائية التابعة للمنظمة، وهو دراسة عن استخدام الأدوات الاقتصادية، وإعداد إحصائيات عن التدفقات المالية. وقُدمت مساهمات أخرى مفيدة للغاية عن طريق دراسات أعدها مصرف التنمية الآسيوي بشأن الأدوات الاقتصادية، ومكتب الدراسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الآليات المالية المبتكرة، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بشأن الأدوات الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح مجلس الأرض النتائج الأولية للبحوث التي اضطلع بها بشأن الإعانات المالية.

٤ - وقدمت حكومات شتى دعما ماليا وسوقيا سخيا لعقد اجتماعات الخبراء المتعلقة بتمويل جدول أعمال القرن ٢١، كمساهمة في أعمال لجنة التنمية المستدامة.

٥ - وفي إطار مساندة المناقشة المتعلقة بالتمويل، قدمت حكومتا الفلبين واليابان ومصرف التنمية الآسيوي دعما ماليا وسوقيا للاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالقضايا المالية لجدول أعمال القرن ٢١، (مانيلا، ٦ - ٨ شباط/فبراير ١٩٩٦).

٦ - وقد وفر اجتماع مانديلا مدخلات فنية شتى لهذا التقرير في شكل دراسات قام بإعدادها وكالات وأفراد من الخبراء. إلا أنه نتيجة لتوقيت عقد الاجتماع لم يتسنى إدراج نتائجه في هذا التقرير.

أولا - تعبئة الموارد المالية الخارجية من أجل التنمية المستدامة

٧ - سجّل المجموع الصافي لتدفقات الموارد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والوكالات الدولية إلى البلدان النامية رقما قياسيا بلغ ١٨٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤. وكما كان الحال منذ عام ١٩٩١، جاءت الزيادة بأكملها من استثمارات القطاع الخاص وقروضه. أما المساعدة الإنمائية الرسمية، التي هبطت هبوطا حادا في عام ١٩٩٣، فقد صعدت بمقدار ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٤ ليصل مجموعها إلى ٥٩ بليون دولار. بيد أن متوسط المساعدة المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية، كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، هبط إلى ٠,٣٠ في المائة، وهو أدنى مستوى يصل إليه منذ عام ١٩٧٣. وعلاوة على ذلك، فإن بندي الإعفاء من الديون وتقديم المعونة الطارئة فرضا عبئا غير مسبوق قاربت نسبته لكل منهما ١٠ في المائة من مجموع تدفقات المعونة.

٨ - وهناك عدد غير قليل من البلدان النامية أصبح حاليا على عتبات النمو الاقتصادي المطرد وصار يجتذب رؤوس الأموال الخاصة من الخارج. وتناهز نسبة التدفقات الخاصة ٦٠ في المائة مقابل ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٦. وأصبحت نسبة التمويل الإنمائي الرسمي تقارب حاليا ٤٠ في المائة من مجموع التدفقات، بعد أن كانت حوالي ٧٠ في المائة في منتصف الثمانينات.

٩ - وهذا التغير الذي طرأ على الحالة يستدعي وضع نهج جديد لتمويل التنمية المستدامة يكون من عناصره الحاسمة ضبط استراتيجيات المعونة وفقا للاحتياجات الحالية والمقبلة. أما القضايا التي ستجري مناقشتها في إطار نهج جديد من هذا القبيل فسوف يشمل نطاق واسع يضم مجالات مثل تعبئة الموارد المحلية، وفعالية المعونة، والسياسات اللازمة لاجتذاب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر، والتحديات المتبقية في مجال الديون، والتدابير الرامية إلى تأمين استدامة التدفقات الخاصة.

ثانيا - تعبئة الموارد المالية الوطنية من أجل التنمية المستدامة

١٠ - كما هو الحال في القرارات الاستثمارية الأخرى التي تتخذ في القطاع الخاص، فإن المخاطر المتصورة تؤدي دورا رئيسيا في مجال الاستثمارات البيئية. وهناك أهمية خاصة للمخاطرة المتعلقة بمصادقة السياسات. فلا يمكن للشركات الخاصة أن تكون على يقين من أن الحكومات ستنفذ الأنظمة ولن تغيرها بصورة تعسفية. وبالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما تفتقر الشركات المذكورة إلى إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات الجديدة، كما أنها لا تنظر بالضرورة إلى الإنتاج الأكثر نظافة، عن طريق زيادة الكفاءة في استخدام المواد الأولية، على أنه حافز كاف للاستثمار.

١١ - ومن ثم فإن تنفيذ سياسات تمكينية يلزم أن يوضع في مرتبة عالية على جداول العمل في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ومن الأمور الجوهرية استعمال الحوافز السلبية التي تتخذ شكل الأنظمة والضرائب والرسوم والتراخيص القابلة للتبادل والعقوبة على عدم الامتثال. وبالإضافة إلى ذلك، هناك نطاق واسع من الحوافز الإيجابية التي يمكن أن تعزز التمويل من جانب القطاع الخاص، ومنها بوجه خاص الحوافز المالية، والحوافز المشجعة على إيجاد الأسواق أو تغييرها، والحوافز المتعلقة بخفض المخاطرة السوقية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك دور رئيسي يمكن أن يؤديه بناء المؤسسات وتنظيم الحملات الرامية إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

١٢ - وهناك مجال تستطيع فيه المنظمات الدولية حفز الاستثمار من جانب القطاع الخاص في التنمية المستدامة، وبخاصة عن طريق المشاريع الرامية إلى إيجاد الأسواق أو تغييرها، أو خفض المخاطر السوقية، أو تمويل المنافع العالمية مثل الإلغاء التدريجي للمواد المستنفدة للأوزون. وهناك حالياً مبادرات مبشرة بالنجاح يجري تنفيذها في مجالات الغابات والطاقة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتنوع البيولوجي وتقليل غازات الدفيئة.

١٣ - وفيما يتعلق بتقييم أداء الأدوات الاقتصادية، قام عدد من البلدان المتقدمة النمو بتشكيل أفرقة دراسية لبحث السبل الموصلة إلى نظام ضريبي أكثر ملاءمة من الناحية البيئية، ويؤمل أن تحذو البلدان الأخرى حذوها لتعجيل عملية إنجاز الإصلاح الضلي.

١٤ - وسيؤدي التقييم المستمر للأداء الضلي للأدوات الاقتصادية دوراً مهماً في الجهود الرامية إلى التوسع في استخدام هذه الأدوات. وهناك دروس هامة يمكن استخلاصها من تقييم ضرائب التلوث، وضرائب الموارد الطبيعية، وبرامج تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات.

١٥ - ولا يزال الشوط طويلاً أمام الأنظمة الضريبية المطبقة على الموارد الطبيعية كي تتوصل إلى كبح جماح الإفراط في استخلاص الموارد الطبيعية وجنيهاً و/أو تعبئة موارد إضافية يعتد بها من موارد الميزانيات لصالح التنمية المستدامة. وقد أصبح هذا واضحاً، على سبيل المثال، من تقييم الأدوات الاقتصادية المطبقة في مجالي الغابات والموارد المعدنية.

١٦ - وقد حققت برامج تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات في الولايات المتحدة الأمريكية أداءً مرموقاً من حيث تخفيضها للتكلفة التي تتكبدها الأعمال التجارية في تحقيق الأهداف المتعلقة بنوعية الهواء التي حددتها الهيئات التنظيمية.

١٧ - ونظراً إلى تكاثر أوجه العجز والديون في القطاع العام والحاجة إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية الشحيحة (وهو أمر مفيد للبيئة أيضاً)، أصبحت الحكومات مهتمة اهتماماً

متزايدا بإجراء استعراضات لبرامج الإعانة المالية القائمة. ويتجلى هذا على سبيل المثال في طلب مقدم من وزراء البيئة لمجموعة السبعة في اجتماع عقدوه في هاملتون، في أيار/مايو ١٩٩٥ بأن تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي باستعراض سياستها في تخفيض الإعانات المالية من أجل تخفيف التأثيرات البيئية الناجمة عن بعض القطاعات الإنتاجية في بلدان المنظمة.

١٨ - والحاصل أن الإعانات المالية، باعتبارها مسألة مبدأ، يمكن أن تولد آثارا اقتصادية وبيئية إيجابية وسلبية أيضا. ومن ثم يحتاج الأمر إلى تدارس النتائج التوزيعية الناجمة عن إلغاء تلك الإعانات: أثرها الصافي على الرفاه الاقتصادي والبيئي مسألة تخضع من ثم للقياس العملي. وبالمثل، فإن الآثار الصافية لإصلاح نظم الإعانة المالية القائمة ستتوقف على السياق الذي قُدرت فيه تلك الإعانات، وعلى الطرق المحددة التي تتبع في تخفيضها أو إلغاؤها.

ثالثا - جدوى إنشاء آليات مبتكرة لتمويل حماية البيئة العالمية

١٩ - بالرغم من أن آليات من قبيل الاتفاقات البيئية الدولية ومرفق البيئة العالمية يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في تخفيف حدة المشاكل البيئية العالمية، فإن المناقشات التي جرت مؤخرا في لجنة التنمية المستدامة وفي غيرها من المحافل الدولية قد تطرقت إلى الأخذ بآليات أخرى من قبيل الضرائب العالمية ورسوم الاستعمال التي تفرض بهدف تمويل الجهود البيئية العالمية. ويتردد القول بأنه ينبغي تطبيق هذه الآليات المبتكرة جنبا إلى جنب مع الجهود التي تستهدف زيادة المساعدة الانمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، بما يعزز مرفق البيئة العالمية بدرجة كبيرة، وبما يشجع استثمار القطاع الخاص في مجال التنمية المستدامة.

٢٠ - وثمة اتجاه بين مؤيدي هذه الضرائب والرسوم يذهب إلى أنها ستصبح بسهولة مقبولة على نطاق واسع لدى الحكومات، وبالتالي اختار هؤلاء أن يركزوا على التفاصيل الفنية. ولسوء الحظ، فإن هذا النهج قد لا يكون نهجا واقعيا لأن الضرائب والرسوم العالمية، حتى إذا كانت ممكنة من الوجهة الفنية، قد لا تقبل بسهولة. وليس هناك على ما يبدو استعداد كبير في الوقت الحالي من جانب كثير من الحكومات للتنازل عن سلطتها السيادية المتعلقة بفرض الضرائب لصالح أي هيئة دولية. وبالإضافة إلى ذلك، فمن شأن فرض ضرائب عالمية أن يسفر على الأرجح عن حدوث تحويلات هائلة في الثروة، حسب تصميم الضرائب المختلفة. وهذا العامل وحده كفيل بجعل التفاوض على الضرائب العالمية عملية بالغة الصعوبة.

٢١ - ومنذ أن ناقشت اللجنة في دورتها الثالثة أمر ضريبة متفق عليها دوليا على النقل الجوي (الضريبة الدولية على النقل الجوي) فإن الأعمال المضطلع بها لم تسفر سوى عن بضع أفكار متعمقة جديدة في القضايا الرئيسية المطروحة. مما يتضح معه باستمرار أنه إذا ما ربطت الضريبة الدولية على النقل الجوي باجمالي مبيعات تذاكر الخطوط الجوية، لا يمكن توقع أنها ستنتج بفعالية في استيعاب تكلفة التلوث داخليا. ويرجع هذا إلى أن اجمالي مبيعات تذاكر الخطوط الجوية لا يرتبط ارتباطا وثيقا بالانبعاثات.

٢٢ - وقد تكون مسافات السفر الجوي، وكمية الوقود الذي تستهلكه الطائرات، ومتوسط عمر الطائرات، أسبابا مباشرة بدرجة أكبر لمستوى الانبعاثات. ومن الوجهة المثالية، ينبغي أن تصمم مثل هذه الضريبة لكي تساعد على تخفيض متوسط عمر أساطيل الخطوط الجوية وتشجع على اعتماد تكنولوجيات أنظف.

٢٣ - واستنادا الى المسافات الكلية للسفر الجوي (الركاب والبضائع) التي تبلغ ٢٧٠ بليون كيلومتر في عام ١٩٩٤، ومعدل للضريبة قدره ٠,٠٤ من دولارات الولايات المتحدة للكيلومتر الواحد، يمكن أن تبلغ حصيلة الضريبة الدولية على النقل الجوي نحو بليون من دولارات الولايات المتحدة في السنة.

٢٤ - وما يسمى بضريبة توبين هي بمثابة رسم يفرض على معاملات النقد الأجنبي وقد نالت قدرا كبيرا من الاهتمام في الآونة الأخيرة. وتجري مناقشتها في واقع الأمر لما لها من أثر مهدئ على المضاربة في الأسواق المالية وإمكاناتها على تحقيق إيرادات، بأكثر من مناقشتها لعلاقتها بالبيئة العالمية. وبالنظر الى إمكاناتها الهائلة على تحقيق إيرادات، فإن ذلك يعد أمرا مفهوما. وبالنظر الى أن حجم ما يتداول يوميا في عمليات تحويل النقد الأجنبي يقدر بنحو ١,٢ تريليون من دولارات الولايات المتحدة، فإن فرض ضريبة بمعدل ٠,٠١ في المائة على قيمة كل تعامل من شأنه أن يحقق نحو ٣٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة في السنة.

٢٥ - وقد أبدت خمسة انتقادات فيما يتعلق بالمبرر الاقتصادي والبيئي لضريبة توبين فهي أولا، شأنها شأن جميع الضرائب، ستنشئ تكلفة للكفاءة. وثانيا، فإن الأثر التوزيعي لمثل هذه الضريبة أثر معقد ولا يمكن التنبؤ به على وجه اليقين. وثالثا، فإن التركيز على تخفيض تقلب أسعار الصرف مؤداه معالجة أعراض أسواق النقد الأجنبي دون التصدي للأسباب السياسية والاقتصادية الرئيسية لتقلب أسعار الصرف، وبخاصة السياسات النقدية والمالية. ورابعا، فإن الضريبة المذكورة لا ترتبط ارتباطا مباشرا بأسباب التدهور البيئي، ومن ثم فإن دورها في معالجة المشاكل البيئية لن يكون واضحا؛ وأخيرا، فبرغم أن المسائل الفنية المتعلقة بتحقيق وتوزيع الإيرادات التي تنطوي عليها تلك الضريبة قد درست بواسطة باحثين أكاديميين الى حد ما، إلا أن الحكومات لم تشرك في الأمر بعد بدرجة كافية.

رابعا - تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا

٢٦ - ظل تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا على رأس قائمة اهتمامات اللجنة، ومع إيلاء اهتمام خاص لتحسين الظروف المتعلقة بتمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا من موارد مالية خارجية، وتيسير إمكانية الوصول إلى آليات التمويل الوطنية التقليدية، وتعزيز الآليات الابتكارية لتمويل التكنولوجيات السليمة بيئيا.

٢٧ - ولزيادة تركيز المناقشة، سيكون من المهم أن يتم بوضوح تحديد إلى أي مدى تختلف الصعوبات التي تكتنف تمويل نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا عن الصعوبات التي تصادف تمويل مدخلات الانتاج الأخرى؛ ومحدودية حصول الشركات البيئية على رأس المال المشترك والتمويل السهمي مثل يصور هذه

الاختلافات المهمة. ويمكن أن يعزى عدم اهتمام أصحاب رؤوس الأموال المشتركة بتمويل الشركات البيئية إلى صعوبة تقييم البيئة التنظيمية في المستقبل، والتنبؤ بنمو سوق التكنولوجيات السليمة بيئياً وهي سوق مجزأة بدرجة عالية، فضلاً عن الأداء المحبط لأسعار أسهم الشركات البيئية.

خامساً - مصفوفة خيارات السياسة والأدوات

المالية: إعداد شكلها ومضمونها

٢٨ - بالنظر إلى وجود نطاق واسع من الآليات والأدوات التي يمكن استخدامها لتوفير التمويل اللازم لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، يمكن تيسير عمل اللجنة عن طريق إعداد مصفوفة. وقد قدمت مصفوفة أولية إلى اللجنة في دورتها الثالثة (انظر E/CN.17/1995/8) ورئي أنها مفيدة. إلا أن أعضاء اللجنة رأوا أنه يلزم مواصلة تطوير شكل المصفوفة ومضمونها. ونتيجة لذلك، أعدت مصفوفة جديدة موسعة تطرح مجموعة إرشادية من خيارات السياسة والأدوات المالية، منظمة حسب القطاع وفئة الأدوات.

سادساً - التوصيات

٢٩ - استناداً إلى ما ورد في الفروع السابقة من هذا التقرير، قد تود اللجنة أن تنظر في التوصيات والاقتراحات الموصوفة أدناه بغرض اتخاذ إجراء بشأنها.

٣٠ - ولدى تطوير رؤية جديدة لتمويل التنمية المستدامة، سيلزم التوصل إلى تمييز بين البلدان يتجاوز مجرد وضعها في فئات إقليمية أو فئات عامة على أساس الدخل، لكي يتسنى إدراك حقيقة العالم المتغير.

٣١ - وبالنظر إلى وجود اتجاه قوي نحو الابتعاد عن التنمية التي تقودها الدولة وصبوب الاستراتيجيات الاقتصادية السوقية الأساس، سيكون من المتعين أن يصبح تطوير نهج جديد لتمويل التنمية المستدامة جزءاً من الجهود المتكاملة لإصلاح السياسات.

٣٢ - ويلزم مواصلة دراسة مسألة أثر الإعانات على التنمية المستدامة. وبالنظر إلى قصور التقييمات التي اضطلع بها حتى الآن للإعانات من حيث عددها ونطاقها ونوعيتها المفاهيمية، سيكون من المهم أن يتم دعم برنامج العمل الجديد لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في هذا المجال وتشجيع المؤسسات الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، على تعزيز ما تظطلع به من أنشطة في هذا المجال الهام. وينتظر أن تسهم هذه الجهود في (أ) وضع تعريف واضح للإعانات؛ (ب) تصميم مؤشرات مناسبة لقياس حجمها؛ (ج) تحسين تقييم أثرها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تساعد البحوث في صياغة توصيات بشأن مدى استصواب الاضطلاع بجهود دولي لإعادة النظر في الإعانات.

٣٣ - وقد تود اللجنة أن تشجع الحوار المتعلق بالسياسات بشأن الأدوات الاقتصادية والمالية، من خلال تبادل نشط للمعلومات واستعراض التجارب، بغية إزالة العقبات التي تعترض استخدامها بصورة فعالة.

٣٤ - وفي الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المعقودة في برلين في عام ١٩٩٥، تقرر البدء في مرحلة تجريبية للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً. وأكد الأطراف على الحاجة إلى اكتساب خبرة فيما يتعلق بالآثار العملية والمفاهيمية لمثل هذه الأنشطة.

٣٥ - وناقشت اللجنة في دورتها الثالثة دور المشاريع التجريبية باعتبارها عاملاً أساسياً في اضطراد التقدم نحو بدء العمل بنظام للتراخيص القابلة للتداول على الصعيد الدولي لاطلاق انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي الوقت ذاته، أعدت تحت رعاية مجلس الأرض "خطة إنمائية أولية لبرنامج تجريبي لتداول رخص إطلاق انبعاثات الاحترار العالمي"، تهدف إلى تنفيذ برنامج من هذا القبيل اعتباراً من عام ١٩٩٩. وقد لاقت الخطة اهتماماً قوياً من جانب العديد من الشركات الصناعية، والحكومات والجماعات البيئية، والوكالات الدولية. وقد تود اللجنة أن تعرب عن تأييدها للبرنامج التجريبي.

٣٦ - ومن المهم أن يدرس عدد كبير من آليات التمويل التقليدية والابتكارية لتحسين تمويل التكنولوجيات المستدامة بيئياً. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم أن تراعي التحليلات التي تجرى في المستقبل والموجهة لخدمة السياسات الوضع المختلف اختلافاً كبيراً السائد في البلدان النامية والمشاكل المحددة الموجودة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، ولا سيما مشاكل من قبيل تخلف الصناعات القائمة على رؤوس الأموال المشتركة وانعدام كفاءة أسواق الأسهم.

٣٧ - ويقترح مواصلة صقل شكل مصفوفة خيارات السياسة والأدوات المالية المتعلقة بالتنمية المستدامة كيما تشمل وضع تقديرات لحجم الآثار الناجمة بالنسبة إلى الحوافز والتمويل عن تطبيق كل من خيارات وأدوات السياسة في كل قطاع.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) نتج المزيد من المدخلات القيمة عن المؤتمر السنوي الثالث للبنك الدولي بشأن "التمويل الفعال للتنمية المستدامة بيئياً" (واشنطن العاصمة، ٤ - ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥).

— — — — —